الأمم المتحدة S/2008/250

مجلس الأمن

Distr.: General
15 April 2008
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٩٥ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى غاية ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، وطلب إلي أن أحيطه علما بانتظام بالتطورات الحاصلة في كوت ديفوار، وأن أقدم إليه تقريرا عن ذلك في موعد لا يتجاوز ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وبخاصة عن التحضير للعملية الانتخابية. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ صدور تقريري المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (S/2008/1) فضلا عن النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقنية التي زارت كوت ديفوار في الفترة من ٣ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – ما فتئت الحالة الأمنية في كوت ديفوار مستقرة عموما خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع أن المناخ الأمني والسياسي في شتى أنحاء البلد ظل يتحسن منذ التوقيع على اتفاق واغادوغو في آذار/مارس ٢٠٠٧، فإن الافتقار إلى التقدم في ما يتعلق بنزع سلاح القوات الجديدة والمليشيات في الغرب يجعل الاستقرار السائد هشا. ولا تزال الجرائم العنيفة، وبخاصة أعمال السطو المسلح في الجزء الغربي من البلد، مصدر قلق رئيسي. وخلال شهر شباط/فبراير، جرى الإبلاغ عما يزيد عن ٢٠ عملا من أعمال السطو المسلح على جوانب الطرق بموازاة محور غيغلو دويكوي، بينما جرى الإبلاغ عن حدوث ١٠ هجمات مسلحة في بانغولو. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، قُتل جندي من قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار في دويكوي على يد عصابات مسلحة مجهولة الهوية. وعقب ذلك، تظاهر الجنود في دويكوي، وغيغلو وبلوليكين، مطلقين العيارات النارية في الهواء ومطالبين برحيل الحاكم

العسكري الذي اتهموه بالفشل في كفالة الأمن العسكريين في الغرب. وعادت الحالة إلى طبيعتها العادية عقب زيارة إلى المنطقة قام بها رئيس أركان قوات الدفاع والأمن، اللواء فيليب مانغو.

٣ - وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، اتهم مؤيدو الرقيب إبراهيم كوليبالي، المعروف باسم آي بي (IB)، والذي كان قبل ذلك عضوا في القوات الجديدة، بالقيام بمهاجمة أفراد من القوات الجديدة في بواكي. وأسفر الهجوم عن سقوط العديد من القتلى، فضلا عن إلقاء القبض على عدد من الأفراد. وانتشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بسرعة في بواكي للمساعدة على إعادة الهدوء. وما برحت جثث خمسة أشخاص يُعتقد أنهم من مؤيدي السيد كوليبالي، وتوجد بها آثار جروح من طلقات الرصاص والتعذيب، محجوزة في مشرحة بواكي منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر، انتظارا لنتائج التحقيقات الجنائية. وقد نُقل ثمانية عشر فردا أُلقي القبض عليهم في بواكي لصلتهم بالأحداث، إلى سجن مدني في كورهوغو. وفي حادث آخر وقع يوم ١٧ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على ١١ فردا من بينهم اثنين من المواطنين الفرنسيين في أبيدجان، بدعوى ارتباطهم بالسيد كوليبالي، للقيام بالتخطيط لانقلاب. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أصدر المدعي العام في المحكمة العسكرية في أبيدجان أمر توقيف دولي ضد السيد كوليبالي، بتهمة التآمر ضد الدولة.

٤ - وفي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل اتخذت المظاهرات التي حدثت في أبيدجان وسان بيدرو ضد ارتفاع تكلفة المعيشة شكلا عنيفا. وتفيد التقارير بمقتل شخص واحد على الأقل، كما جرح ٢٠ أثناء الاشتباكات التي وقعت بين قوات مكافحة الشغب والمتظاهرين، والتي أدت أيضا إلى توقف أعمال المحاكم المتنقلة. وتوقفت المظاهرات في ٢ نيسان/أبريل، بعد أن أعلنت الحكومة تدابير طوارئ لتخفيض الضرائب على الأغذية والخدمات الأساسية لفترة ثلاثة أشهر.

٥ - وفي ضوء التحسن المطرد للحالة الأمنية عامة طوال السنة الماضية، وبعد التوصية التي صدرت من المسؤول المكلف، والتشاور مع فريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة في كوت ديفوار، قررت خفض مستوى المراحل الأمنية في مناطق جنوبية وشمالية محددة وفي منطقة بندوكو - بونا إلى المرحلة الأولى وفي المناطق الغربية لغويغلو إلى المرحلة الثالثة. أما في بقية الجزء الشمالي الغربي من البلد، فلا تزال المرحلة الأمنية دون تغيير. وقد رحبت الحكومة ودوائر الأعمال في كوت ديفوار بالتغيير الذي طرأ على المراحل الأمنية، والذي يتمشى مع التوصية التي أصدرتها لجنة التقييم والرصد في اجتماعها الذي عُقد في ١٤ كانون الثاني/يناير.

ثالثا – التطورات السياسية

٦ – ومع تحسن المناخ الأمني والسياسي في كوت ديفوار، واصلت الأحزاب السياسية زيادة أنشطتها في شتى أنحاء البلد. وعقد تجمع الجمهوريين مؤتمره في أبيدجان في ١ شباط/فبراير، وفي غضون ذلك تم تعيين قائده، الحسن أوتارا، مرشحا عن الحزب للانتخابات الرئاسية المرتقبة. وعقب ذلك دعا السيد أوتارا علنا القوات الجديدة إلى الانضمام إلى حزبه.

٧ – وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ نظمت الجبهة الشعبية الإيفوارية، وهي الحزب الحاكم حشدا في بواكي معقل القوات الجديدة، بمشاركة وزير الدفاع ميشال أماني نغيسان، وهو أيضا رئيس حملة الرئيس لورانت غباغبو، الانتخابية الرئاسية. وبدأ الحزب أيضا جولة للحملة الانتخابية في الجزء الشمالي من البلد في ٣١ آذار/مارس.

٨ – وفي ٨ آذار/مارس، دعي رئيس الوزراء غيوم سورو إلى غانيوا مسقط رأس الرئيس غباغبو، للمشاركة في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وفي تلك المناسبة، أعلن رئيس الوزراء سورو بعد عام واحد من التوقيع على اتفاق واغادوغو، أن شراكته مع الرئيس غباغبو لا تزال قوية وإيجابية. وأعرب أيضا عن تقديره لالتزام الرئيس غباغبو بتحقيق السلام في كوت ديفوار.

٩ – ولا تزال فئات المجتمع المدني تدعو إلى إشراكها في تنفيذ اتفاق واغادوغو. وفي هذا الصدد، أعرب ميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس بليز كومباوري رئيس بوركينا فاسو، عن اعتزامه عقد اجتماع تشاوري وطني يشمل مشاركة المجتمع المدني الإيفواري. وما فتئ رئيس الوزراء سورو أيضا يتشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تنفيذ اتفاق واغادوغو. وتحقيقا لهذه الغاية، عقدت في شهر شباط/فبراير، حلقة دراسية للجماعات النسائية المنتسبة إلى الأطراف الموقعة على اتفاق لينـاس – ماركوسيس. وطالبت المشاركات في الحلقة الدراسية الحكومة بأن تكفل تخصيص ما نسبته ٣٠ في المائة من الوظائف العامة، ولا سيما في الجهاز التشريعي، للنساء.

١٠ – وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، عقد الميسّر الاجتماع الثالث للجنة التقييم والرصد لاتفاق واغادوغو، بمشاركة من الجهاز الاستشاري الدولي المؤلف من شركاء كوت ديفوار الدوليين، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وشدد الاجتماع، في جملة من المسائل على الحاجة إلى وضع أولويات للعملية الانتخابية وأن تقوم الأمم المتحدة، بالتشاور مع الحكومة، بوضع بارامترات وطريقة عمل ممثلي الخاص في كوت ديفوار للتصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراريه ١٧٦٥ (٢٠٠٧)

و ١٧٩٥ (٢٠٠٨). وعقد الميسر أيضا المنتدى التشاوري الدائم لاتفاق واغادوغو في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وحث المنتدى التشاوري، الذي يتألف من الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية الإيفوارية (الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، والسيد هنري كونان بديه، والسيد الحسن أوتارا)، حكومة كوت ديفوار على الإسراع بالتحضير للانتخابات، بما في ذلك تقليص الإطار الزمني لنشر القوائم الانتخابية، وشدد على الحاجة إلى ضمان وصول جميع المرشحين إلى وسائط الإعلام الحكومية بصورة منصفة. وتوقع الاجتماع عقد الانتخابات في حزيران/ يونيه ٢٠٠٨.

١١ - واجتمعت لجنة التقييم والرصد مرة أخرى في ٢١ آذار/مارس في واغادوغو، برئاسة الرئيس كومباوري، وبمشاركة رئيس الوزراء سورو والجهاز الاستشاري الدولي. ورحب الاجتماع بالنتائج التي حققتها المحاكم المتنقلة وأوصى بالتقيد بفترة الثلاثة أشهر الأولية. وأوصى الاجتماع بالانتهاء من المراسيم المتعلقة بطرائق تسجيل الناخبين، والتعاون بين المشغل التقني والمعهد الوطني للإحصاءات، وكذلك العقد مع شركة ساغيم الفرنسية ''للتطبيقات العامة للكهرباء والميكانيكا'' (SAGEM) التي اختيرت لتكون المشغل التقني لإصدار بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين، في أسرع وقت ممكن، لتيسير الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات. وأوصى الاجتماع أيضا بالإسراع في تجميع المقاتلين، ونزع السلاح وتفكيك الميليشيات مع البدء في ذلك على وجه السرعة، وأن تكفل الحكومة التمويل المناسب لعملية تجميع، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين. ودعت اللجنة الأطراف إلى تنفيذ أحكام الاتفاق الثالث المكمل لاتفاق واغادوغو فيما يتعلق بإعادة إنشاء الإدارة المالية وإدارة الجمارك في شتى أنحاء البلد.

١٢ - وواصل الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو التشاور مع القادة الإقليميين. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، سافر الرئيس غباغبو إلى الغابون حيث عقد محادثات مع الرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا، بشأن حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو. وفي ٧ آذار/مارس، عقد رئيس الوزراء سورو أيضا محادثات مع الرئيس بونغو في ليبرافيل. وفي الوقت ذاته، قام رئيس اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، محمد بن شمباس، بزيارة مدتها يومين إلى أبيدجان، في ٥ و ٦ آذار/مارس، أعلن خلالها أن اللجنة ستقدم الدعم المالي للعملية الانتخابية وستنشر مراقبين انتخابيين في كوت ديفوار. وفي ١٨ و ١٩ آذار/مارس، سافر الرئيس غباغبو إلى جنوب أفريقيا حيث أحاط الرئيس ثابو إمبيكي علما بالتقدم الحاصل في تنفيذ اتفاق واغادوغو.

رابعا – حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو

ألف – إنشاء مركز القيادة المتكاملة

١٣ – لا يزال مركز القيادة المتكاملة يبني قدرته ويزيد أنشطته بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة ليكورن الفرنسية. ويتألف قوام المركز في الوقت الراهن من ٥٤٤ من القوات الجديدة وأفراد الدفاع الوطني والأمن، وذلك من القوام المأذون به بحد أقصى ٥٦٨ فردا، ويشمل ذلك وحدات الشرطة المختلطة. ومن ناحية ثانية، فإن الافتقار إلى التخطيط والصعوبات اللوجستية، ومحدودية تمويل المركز وقدرته التشغيلية، لا تزال تعوق فعاليته التشغيلية. غير أن قدرات المركز في مجال الاتصالات قد تحسنت منذ تقريري السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2008/1)، بتسلمه معدات لاسلكية من الحكومة. ولا يزال الافتقار إلى التمويل الكافي لعمليات المركز، بما في ذلك المرتبات والبدلات لأفراده، يمثل تحديا رئيسيا.

١٤ – ولا تزال عملية الأمم المتحدة وقوة ليكورن تقدمان المساعدة إلى مركز القيادة المتكاملة في إعداد خططه التشغيلية وقد قامتا بإنشاء خلية في المركز تتألف من العسكريين وأفراد الشرطة وأفراد الاتصال المدنيين. والعملية بسبيلها إلى إنشاء مركز عمليات وتزويده بالمعدات بالكامل، في مقر مركز القيادة في ياموسوكرو، من أجل دعم خططه وقدرته التنسيقية. وتقدم العملية أيضا المساعدة اللوجستية ومساعدة في مجال النقل إلى مركز القيادة، فضلا عن توفير فصيلة مشاة لأغراض الأمن، تمشيا مع أحكام اتفاق واغادوغو.

باء – نشر الوحدات المختلطة ورفع تدابير الخط الأخضر تدريجيا

١٥ – منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى مجلس الأمن (S/2008/1)، أزالت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار جميع مراكز المراقبة وعددها ١٧ التي كانت قد أنشأتها على طول الخط الأخضر، تمشيا مع أحكام اتفاق واغادوغو، فيما عدا اثنين. وما فتئت الإزالة التدريجية للخط الأخضر تستند إلى التقييم الشامل للتهديدات؛ وإلى المشاورات التي تجري مع مركز القيادة المتكاملة؛ وإلى تحسن الحالة الأمنية عموما، وبخاصة التقييم الذي توصل إلى ضآلة احتمال المجابهة العسكرية بين المتحاربين السابقين. وما برحت الوحدات المختلطة تقوم بدوريات في منطقة الثقة السابقة إلا أن الافتقار إلى المعدات وإلى المركبات لا يزال يعوق عملياتها.

جيم – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٦ – حدد الاتفاق التكميلي الثالث يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موعدا نهائيا جديدا لبدء تجميع القوتين المسلحتين. ورغم أنه لم تتم تلبية هذا الموعد النهائي، فقد بذل قائدا القوتين المسلحتين جهودا لبدء تجميع قوات كل منهما. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس أركان قوات الدفاع والأمن أنه قد جرى تجميع وتسجيل ٠٠٠ ١٢ من الجنود وأنهم قد قاموا بإيداع أسلحتهم في المخازن تمشيا مع أحكام الاتفاق التكميلي الثالث. وعقب ذلك أعلن رئيس الأركان أنه بعد اكتمال تلك العملية بموجب فترة الأيام العشرة، تكون قوات الدفاع والأمن من جنود كوت ديفوار قد عادت إلى ثكناتها.

١٧ – ولم يحرز تجميع عناصر القوات الجديدة تقدما ملحوظا. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لم يكن قد تم تجميع سوى ١٠٩ من العناصر فقط. وقد أدى اجتماع القيود اللوجستية والمالية فضلا عن الافتقار إلى برنامج لإعادة الإدماج محدد بوضوح إلى إعاقة التقدم في تجميع أفراد القوات الجديدة. ومن بين العناصر التي عددها ١٠٩، لا يزال ٤٢ عنصرا متجمعين في فريكيسيدوغو بينما تم تسريح الآخرين وينتظرون فرص إعادة إدماجهم. وقد أعلنت الحكومة مؤخرا أنه سيتاح مبلغ ٧ ملايين دولار لسداد البدلات الشهرية للمقاتلين السابقين الذين تم تجميعهم، مما سوف يعجل بالعملية.

١٨ – وقد قدم المجتمع الدولي مساعدة كبيرة لعملية التجميع. وبناء على طلب القيادة العليا للقوات الجديدة، أنشئ فريق عامل يتألف من قوات محايدة ومن القوات الجديدة لوضع خطة تشغيلية لتجميع قواتها. وشيدت عملية الأمم المتحدة أيضا ثلاثة مواقع تجميع في فيركيسيدوغو، وأوديين، وكاني، كانت قد سلمت قبل ذلك إلى مركز القيادة المتكاملة في ١٧ آذار/مارس. وقد قام المجتمع الدولي بتجهيز هذه وفضلا عن ثلاثة مواقع تجميع إضافية في مان وبواكيه وكوهوغو.

١٩ – وقد أدى البرنامج الوطني لإعادة الدمج والتأهيل المجتمعي والمتوقع أن يستوعب ما مجموعه ٠٠٠ ٦ من المقاتلين السابقين، إلى تيسير تسجيل أفراد القوات الجديدة وإلقاء الضوء على خلفيتهم. ومع ذلك يواجه البرنامج تحديات خطيرة تتعلق بالتمويل والتشغيل. ومع أن الحكومة أعلنت أنه سيجري تقديم حوالي ٣١ مليون دولار إلى المؤسسة خلال السنة المالية ٢٠٠٨، فلم تصرف المبالغ بعد. وقام المانحون الدوليون، الذين يساورهم القلق بشأن قدرة البرنامج على إعداد وإدارة برامج إعادة الإدماج قاموا بإعادة توجيه الأموال إلى مشاريع أخرى. وعلى سبيل المثال، يعتزم البنك الدولي إطلاق برنامج يتكلف أربعين مليون

دولار لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل المجتمعي يفيد بصورة رئيسية الشباب المعرضين للخطر، ولكن يمكنه أيضا استيعاب بعض المقاتلين المسرحين.

٢٠ - ولم يتم بعد إطلاق برنامج الخدمة المدنية المقرر، والذي يستهدف استيعاب ما مجموعه ٢٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين و ٢٠ ٠٠٠ من الشباب المعرضين للخطر. ومع أن المشروع لا زال موجودا كمفهوم فحسب، تقدر الحكومة أنه سيتكلف حوالي ٩٠ مليون دولار. وقد أشار الشركاء الدوليون إلى استعدادهم لتمويل هذا البرنامج المهم، إذا أشركتهم الحكومة في تصميمه وتنفيذه.

دال - نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها

٢١ - دعا الاتفاق التكميلي الثالث إلى استئناف عملية نزع سلاح الميليشيات وتفكيكها بحلول ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وطلبت الحكومة إلى مركز القيادة المتكاملة في وقت لاحق بدء عملية نزع السلاح والتفكيك بحلول ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقامت عملية الأمم المتحدة ببناء وتجهيز أربع نقاط لجمع الأسلحة في توليبلو وبلوليكان وغيغلو ودويكويه، سلمتها العملية رسميا إلى السلطات الإيفوارية في ١٧ آذار/مارس. ومع ذلك، ظلت العملية معطلة لسبب يعود في المقام الأول إلى عدم وجود ترتيبات منظمة لإجراء العملية وعدم التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وقادة الميليشيات بشأن دفع منح مالية وترتيبات إعادة إدماج الميليشيات.

٢٢ - وقد تم تسجيل الدفعة الأولى من أفراد الميليشيا، وقوامها ٢ ٠٠٠ فردا، في غيغلو في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ حيث تم في وقت لاحق نزع سلاح ٩٨١ منهم مع دفع بدل شبكة الأمان النقدية لهم. وأعلنت الحكومة منذ ذلك الحين أنها لم تعد تنوي دفع منح مالية لأفراد الميليشيات المسجلين وعددهم ١ ٠٠٠ وأنه ينبغي بدلا من ذلك إعادة إدماجهم عن طريق برنامج الخدمة المدنية الوطنية الذي لم يُشرع بعد، في تحديده وإطلاقه (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه). ورفض قادة الميليشيات ذلك الاقتراح بوصفه غير وافٍ وطالبوا بنفس التعويضات المقدمة لمن نُزع سلاحهم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

هاء - إعادة توحيد القوات المسلحة

٢٣ - حدد الاتفاق التكميلي الثالث تاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موعدا نهائيا لإنشاء هيكل لتنظيم القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية الجديدة وتشكيلها وتشغيلها. ولم يتم التقيد بذلك الموعد. وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقع الرئيس غباغبو مرسوما يقضي رسميا بإنشاء فريق عامل لوضع هذا الإطار. وفي وقت سابق، وتحديدا في ٥ كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٨، قدم الميسر إلى الطرفين اقتراحا بشأن عدد أفراد القوات الجديدة الذين ينبغي إدماجهم في قوات الدفاع والأمن الوطنية الجديدة. وينص هذا الاقتراح على أن ينضم إلى القوات المسلحة ٠٠٠ ٥ من أفراد القوات الجديدة؛ ويُعاد إدماج ٦٠٠ من عناصر المساعدة الأمنية التابعين للقوات الجديدة، قامت البعثة بتدريبهم في عام ٢٠٠٦، في قوات الشرطة والدرك من أجل المساهمة في ضمان أمن عملية الانتخابات؛ فيما يُنتدب ٤٠٠ ٣ من أفراد القوات الجديدة الإضافيين إلى مركز القيادة المتكاملة للمشاركة في مهام الشرطة والدرك، على أن يلتحقوا فيما بعد بقوات الشرطة أو الدرك الوطنية في حالة استيفائهم لمعايير التجنيد الوطني. وقد شكلت هذه الاقتراحات أساسا لمناقشات الفريق العامل الذي يعكف على إعداد هيكل لإعادة توحيد القوات المسلحة، وإن لم تقدم الأطراف الإيفوارية ردا رسميا عليها.

واو – إعادة بسط إدارة الدولة في كافة أنحاء البلد

٢٤ – من مجموع الموظفين المدنيين المشردين خلال النزاع وعددهم ٤٣٧ ٢٤، بقي ٠٩٤ ٦ فقط لم يعودوا بعد إلى وظائفهم في كافة أنحاء البلد. وأعلنت اللجنة الوطنية لإعادة بسط إدارة الدولة مؤخرا أنها لا تزال تعاني نقصا في التمويل يناهز ٢٠,٧ مليون دولار من أجل استكمال عملية إعادة النشر، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة تأهيل نحو ٥١٠ ٣ من المباني العامة. وبناء على طلب تلقته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يدعوها إلى إخلاء أربعة مبان حكومية ذات أولوية، قامت بنقل معسكراتها في بروبو ولوغوالي وأوديني، فيما يتوقع الانتهاء من نقل المنشآت في سيغيلا في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢٥ – وينص اتفاق واغادوغو التكميلي الثالث على إعادة نشر موظفي المالية والجمارك في كافة أنحاء البلد بحلول ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. لكن تلك العملية تواجه تحديات خطيرة منها عدم وجود خطة شاملة لإعادة نشر ما يلزم من عناصر إنفاذ القانون وموظفي الهيئات القانونية والقضائية والسجون لدعم الموظفين الحكوميين. وأعلنت الحكومة أن إعادة نشر أعضاء الهيئة القضائية لن يكون ممكنا قبل استكمال عمليات المحاكم المتنقلة، بالنظر إلى مشاركة نحو ٥٠ في المائة من قضاة البلد في هذه العمليات. وقامت وزارة العدل بإنشاء خلية متخصصة معنية بإعادة نشر سلطات العدالة والسجون بمساعدة تقنية من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل تيسير عملية إعادة نشر سلطات الشرطة والعدالة والسجون. ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل إعادة تأهيل ١٠ مبان للمحاكم في شمال البلد، فيما تساعد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الجهود الرامية إلى ضمان التمويل اللازم لإصلاح مرافق السجون في الشمال.

زاي – تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين

٢٦ – توخى اتفاق واغادوغو تعجيل عملية تحديد هوية الإيفواريين المؤهلين للتصويت. وفي هذا الصدد، نص الاتفاق على أن جميع الأفراد المسجلين بالفعل في قائمة الناخبين في عام ٢٠٠٠ يعتبرون مؤهلين تلقائيا للحصول على بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين؛ وستقوم المحاكم المتنقلة المتواصلة بإصدار نسخ مطابقة لشهادات ميلاد الإيفواريين البالغين ١٨ سنة وما فوقها، الذين لم يسبق تسجيل ولادتهم في سجلات الحالة المدنية، لتمكينهم من التسجيل بغرض التصويت؛ وسيعاد إنشاء السجلات المدنية التي فُقدت أو أُتلفت خلال النزاع من أجل تمكين جميع الإيفواريين الذين ربما لم يدرجوا في قائمة الناخبين لعام ٢٠٠٠ من التصويت.

٢٧ – ومنذ تقريري السابق إلى مجلس الأمن (S/2008/1)، ارتفع عدد المحاكم المتنقلة المشاركة في عملية تحديد هوية السكان الإيفواريين، التي انطلقت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، من ٣٣ محكمة إلى ١١١ محكمة، مما يعني الوصول إلى عدد الأفرقة التقنية المتوخاة أصلا للعمليات. ولاحظت المكاتب الانتخابية الإقليمية الأربعة عشر التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن جلسات الاستماع لم تشهد أي حادث أمني خطير وأن المحاكم توفر تغطية ميدانية مرضية، وإن بقيت ست مقاطعات فرعية دون تغطية حتى الآن. وتقوم المكاتب الانتخابية الإقليمية التابعة للعملية بتبادل ما تجمعه من إحصاءات مع المؤسسات والوزارات الوطنية المختصة، وسيجري تحليل هذه الإحصاءات في سياق التصديق على مرحلة ما قبل تحديد الهوية. وحتى ٨ نيسان/أبريل، بلغ عدد النسخ المطابقة لشهادات الميلاد الصادرة منذ انطلاق الموجة الأولى من عمليات المحاكم المتنقلة في عام ٢٠٠٦ ما مجموعه ٨٥٤ ٥٦٥ شهادة. ويتوقع أن تُكمل المحاكم المتنقلة عملياتها بحلول نهاية نيسان/أبريل.

٢٨ – وفيما يتعلق بإعادة إنشاء السجلات المدنية التي فُقدت أو أُتلفت خلال الأزمة، فقد نص الاتفاق التكميلي الثالث على ضرورة إطلاق هذه العملية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وحتى الآن، قامت اللجنة الوطنية المعنية بالإشراف على عملية تحديد الهوية بإجراء تقييم لمدى تلف السجلات المدنية أو فقدانها على نطاق البلد، وخلُصت إلى أن حوالي ٢٥ في المائة من سجلات الحالة المدنية قد أُتلفت أو فُقدت، مما يستدعي إعادة إنشائها. وفي ٢٠ آذار/مارس، اعتمدت وزارة العدل طريقة العمل فيما يتعلق بعملية إعادة الإنشاء، وينبغي تكريسها رسميا في مرسوم قبل الشروع في تنفيذها. وأعلنت المفوضية الأوروبية والبنك الدولي عزمهما على تقديم التمويل اللازم للعملية.

٢٩ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، اعتمدت الحكومة المواصفات الفنية لإصدار بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين لكي تسترشد بها مختلف المؤسسات المعنية. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، وقعت الحكومة عقدا مع شركة ساغيم الفرنسية. لكن لم تتحدد بعد معالم تقسيم المسؤوليات بين شركة ساغيم والمعهد الوطني للإحصاءات الذي دأب في الماضي على إنتاج البطاقات ويتوقع أن يضطلع بعمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناخبين بالاشتراك مع شركة ساغيم. ومن المتوقع أن يشارك في عمليات تحديد الهوية وتسجيل الناخبين ٠٠٠ ٦ فريق متنقل وثابت في ٠٠٠ ١١ مركز تسجيل. وتشير تقديرات المشغّل التقني إلى أن استكمال العملية قد يستغرق مدة تصل إلى ثمانية أشهر. وستقوم اللجنة الوطنية المعنية بالإشراف على عملية تحديد الهوية بمراقبة إصدار بطاقات الهوية الوطنية فيما ستشرف اللجنة الانتخابية المستقلة على عملية تسجيل الناخبين التي ستضطلع بها شركة ساغيم والمعهد الوطني للإحصاءات.

حاء - العملية الانتخابية

٣٠ - لم يُفرغ من وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني للعملية الانتخابية، بما في ذلك أمر يقضي بتعديل قانون الانتخابات ومرسوم بشأن أساليب إنشاء قائمة جديدة للناخبين. وفيما يتعلق بتحديد مراكز الاقتراع، تمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من استكمال تحديد مواقع ٩٠ في المائة من مجموع المراكز المقترحة وعددها ٤٥٣ ١٠ مركزا، وذلك باستخدام تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع.

٣١ - وقد وضعت ميزانية اللجنة الانتخابية المستقلة في صيغتها النهائية وتقدر بمبلغ ٨٣ مليون دولار. وستقدم حكومة كوت ديفوار مبلغ ١٨ مليون دولار في حين تعهد الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا واليابان بتقديم دعم إضافي بمبلغ ٢٥ مليون دولار. وبالتالي، فإن هناك عجزا بحوالي ٤٠ مليون دولار. وأعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا عن عزمها تقديم تمويل بمجرد أن تعلن اللجنة الانتخابية المستقلة عن تاريخ لإجراء الاقتراع.

٣٢ - وتمشيا مع أحكام قرار مجلس الأمن ١٧٦٥ (٢٠٠٧)، قام ممثلي الخاص بإعداد إطار يشمل خمسة معايير للتصديق على جميع مراحل العملية الانتخابية. ويحدد الإطار معايير قياسية عامة من شأنها تمكين ممثلي الخاص من تقييم مدى ما يلي: (أ) توافر بيئة آمنة خلال الفترة المفضية إلى الانتخابات بما يسمح بمشاركة جميع السكان والمرشحين في العملية؛ (ب) شمولية العملية الانتخابية؛ (ج) تكافؤ الفرص المتاحة لجميع المرشحين من أجل الوصول

إلى وسائط الإعلام الخاضعة لرقابة للدولة وحياد هذه الوسائط الإعلامية؛ (د) موثوقية القوائم الانتخابية وتقبل الأطراف لها؛ (هـ) تحديد نتائج الانتخابات بواسطة عملية شفافة لفرز الأصوات وما إذا كانت جميع الأطراف تقبلها أو تطعن فيها سلميا بواسطة القنوات المناسبة. وحُددت هذه المعايير القياسية بالتشاور مع جميع الشركاء الوطنيين والدوليين. ويواصل ممثلي الخاص مشاوراته مع جميع الأطراف من أجل كفالة توفر فهم مشترك لكل معيار من المعايير القياسية ولضمان التوصل إلى اتفاق بشأن نهج يستند إلى ''خطوط حمراء'' في إجراء عملية التصديق. وستجري عملية التصديق بالتنسيق الوثيق مع ميسّر عملية السلام الإيفوارية الذي يقوم بدور رئيسي في الوساطة والتحكيم في إطار تلك العملية. كما سيتشاور ممثلي الخاص بصورة واسعة مع جميع الجهات الفاعلة الرئيسة لدى إعداد تقييمه للعملية الانتخابية.

خامسا – نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف – العنصر العسكري

٣٣ – بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٨ نيسان/أبريل ٨ ٠٣٤ فردا منهم ٧ ٧٤٥ جنديا و ١٩٣ مراقبا عسكريا و ٩٦ ضابط أركان، مقابل قوام مأذون به إجماليه ٨ ١١٥ فردا. ومن بين كتائب العملية الإحدى عشرة، نُشرت ٥ كتائب في الجزء الغربي من البلد، و ٤ كتائب في الشرق وكتيبتان في أبيدجان. وتتولى وحدة للطيران وثلاث سرايا للهندسة وسرية للنقل وسرية قوات خاصة واحدة توفير القدرة التمكينية والاحتياطي التشغيلي للقوة. وتوفر مجموعة الأمن الفرعية المؤلفة من ٢٧٩ فردا حماية مباشرة لأعضاء الحكومة وغيرهم من كبار الشخصيات.

٣٤ – وواصلت العملية نقل قواتها من منطقة الثقة السابقة بغرض تعزيز وجودها في غرب البلد وشماله وإتاحة قوات إضافية لدعم مركز القيادة المتكاملة في توفير الأمن لمختلف العمليات الرئيسية في إطار اتفاق واغادوغو. ووفقا لمفهوم العملية الجديد للعمليات الذي ينص على التحول من النشر الثابت في منطقة الثقة، المعمول به سابقا، إلى تشكيل يتيح للقوة مزيدا من مزيد الحركة لتغطية أراضي كوت ديفوار بأكملها بغرض مساعدة قوات الأمن الوطنية على تأمين بيئة مواتية لإعادة بسط سلطة الدولة، وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية تحديد الهوية والانتخابات، تقوم كل سرية بأعمال الدورية البعيدة المدى بقوام لا يقل عن فصيلة واحدة، وتمكث في الميدان مدة يومين على الأقل لرصد التطورات المستجدة ضمن نطاق مسؤوليتها.

٣٥ - وعلى الرغم من زيادة خفض قوام قوة ليكورن من ٢ ٥٠٠ إلى ١ ٨٠٠ في شباط/فبراير، تواصل القوة الفرنسية تقديم دعم أساسي إلى العملية وتحتفظ بكامل قدرتها على التدخل السريع. وتقوم قوة ليكورن أيضا بأعمال الدورية البعيدة المدى إلى مناطق حيوية في البلد وتعمل مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم بناء قدرات مركز القيادة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية.

باء - عنصر الشرطة

٣٦ - بلغ عدد أفراد الشرطة الذين نشروا للعمل في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٧ نيسان/أبريل ١ ١٨٢ فردا مقابل الحد الأقصى المأذون به وقوامه ١ ٢٠٠ فرد، منهم ٤٣٤ ضابطا و ٧٤٨ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ويركز عنصر الشرطة التابع للعملية على تقديم الدعم والإرشاد والمشورة للشرطة الوطنية الإيفوارية ووحدات الشرطة المختلطة المنشورة في منطقة الثقة السابقة، ولمجموع ٦٠٠ من عناصر المساعدة الأمنية التابعين للقوات الجديدة، الذين قامت العملية بتدريبهم في عام ٢٠٠٦ قبل نشرهم في الجزء الشمالي من البلد. كما يقدم عنصر الشرطة التابع للعملية الدعم التقني والمشورة لمركز القيادة المتكاملة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن. وتوفر وحدات الشرطة المشكلة قدرات مكافحة أعمال الشغب في حالة خروج مظاهرات غير قانونية أو جامحة وتتولى حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها وممتلكاتها في نطاق مسؤولية كل منها.

سادسا - بعثة التقييم التقني

٣٧ - بناء على طلب ممثلي الخاص، قامت بعثة للتقييم التقني تتألف من ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ٣ إلى ١٢ آذار/مارس لتقييم التقدم المحرز نحو الإعداد للانتخابات ومساعدة عملية كوت ديفوار في وضع مقترحات بشأن الدور الذي ينبغي للعملية أن تقوم به من أجل دعم المهام المتبقية التي يلزم الاضطلاع بها بموجب اتفاق واغادوغو. واجتمعت البعثة مع نطاق عريض من أصحاب المصلحة الدوليين والإيفواريين، ومنهم الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، ورئيس أركان قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، ورئيس أركان القوات الجديدة، وممثلو الأحزاب السياسية، ورؤساء المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ العمليات الرئيسية بموجب اتفاق واغادوغو. كما عقدت البعثة اجتماعات مع الممثل الخاص لميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس كومباوري رئيس جمهورية بوركينا فاسو، وممثلي البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وأعضاء الجالية الدبلوماسية،

وممثلي المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. كما سافر أعضاء بعثة التقييم إلى ياموسوكرو، حيث تلقوا إفادات من مركز القيادة المتكاملة.

ألف – النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم

٣٨ – شهدت بعثة التقييم تحسنا ملحوظا في البيئة السياسية والأمنية العامة في البلد. كما تأكدت من أن جميع الأحزاب الإيفوارية مهتمة بإجراء الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٨. وأبلغت الأحزاب البعثة بأنها مقتنعة بأن اتفاق واغادوغو قد أنهى الصراع المسلح وأن الأزمة السياسية المستمرة لا يمكن حلها إلى من خلال إجراء الانتخابات. وأعرب الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو عن ثقتهما في أن الاستقرار النسبي الذي ساد في كوت ديفوار منذ توقيع اتفاق واغادوغو قد سمح للبلد بأن يمضي قدما نحو إجراء الانتخابات، التي ينبغي أن تجري في عام ٢٠٠٨. وتشارك أحزاب المعارضة هذا الرأي وكذلك كثير من فئات المجتمع المدني وجميع أصحاب المصلحة الدوليين.

٣٩ – ومع ذلك، فإن الطريق إلى الانتخابات محفوف بخليط خطير من التحديات التقنية والمخاطر الأمنية والسياسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم العمليات الرئيسية المتعلقة بالانتخابات تعاني من وجود ثغرات خطيرة في التمويل، تعرقل بالفعل العملية الانتخابية ويمكن أن تُطيح بما أُحرز حتى الآن من تقدم. وبالرغم من الحجم الكبير من الإيرادات المتأتية من صناعتي الكاكاو والنفط في الجنوب، ما زالت الدولة عاجزة عن تحصيل الإيرادات من الجزء الشمالي من البلد. وما زال قادة المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة تتحكم في الهياكل المحلية لتحصيل الإيرادات بصورة غير مشروعة لحسابهم الخاص.

٤٠ – وأبلغ رئيس الوزراء بعثة التقييم بأن هناك سببا آخر لعدم قدرة الحكومة على توفير كل التمويل اللازم لتنفيذ المراحل الرئيسية المنصوص عليها بموجب اتفاق واغادوغو، وهو أن أولويتها قد انصبت على سداد الديون المتأخرة المستحقة على البلد للبنك الدولي، التي بلغت ٢٤٠ مليون دولار، لكي يتسنى لها أن تستأنف علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية وأن تيسر تخفيف عبء ديونها البالغة ١٩ بليون دولار من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة استطاعت الوفاء بالجدول الزمني لمدفوعاتها طوال السنة الماضية وانتهت بنجاح من سداد المتأخرات المستحقة عليها.

٤١ – وعلى الصعيد التقني، فإن الجداول الزمنية للعملية الانتخابية ذاتها تكتنفها بعض المشاكل. وقد توخى الاتفاق التكميلي الثالث أن تجرى الانتخابات الرئاسية بحلول نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وتدرك جميع الأحزاب أن هذا الموعد لم يعد ممكنا من الوجهة التقنية. ومن المتوقع أن يقترح رئيس لجنة الانتخابات المستقلة موعدا لإجراء

الانتخابات الرئاسية، بعد أن تم إبرام العقد بين الحكومة وشركة ساغيم الفرنسية للتطبيقات العامة للكهرباء والميكانيكا (SAGEM) لإنتاج بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الاقتراع.

٤٢ - وهناك أيضا شواغل بأن عملية التثبت من هوية السكان، التي تقع في بؤرة الأزمة الإيفوارية، قد تصبح محل نزاع مرة أخرى وتؤخر إجراء الانتخابات. وفي حين أن معظم أصحاب المصلحة من الإيفواريين، بمن فيهم الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، أبدوا تعليقات إيجابية بشأن عمليات المحاكم المتنقلة، فإن حزب تجمع الجمهوريين المعارض اشتكى بأن الكثير من الإيفواريين لم يتمكنوا من الوصول إلى المحاكم المتنقلة، ولا سيما في المنطقة الغربية، بسبب وجود الميليشيات، حتى وإن كانت غير نشطة.

٤٣ - وعلى الصعيد الأمني، تصر معظم الأحزاب والمجتمع المدني على ضرورة أن يسبق نزع السلاح إجراء انتخابات وتؤكد القوات الجديدة، من جانبها أنها ستقوم بتجميع مقاتليها وتخزين أسلحتها، تمشيا مع أحكام الاتفاق التكميلي الثالث، بمجرد بدء تنفيذ برامج الخدمات المدنية وإعادة الإدماج. ومع ذلك، ما زالت برامج الخدمات المدنية عبارة عن مفهوم فقط ويصر المانحون على أنهم لن يقوموا بتمويل برامج إعادة الإدماج إلا إذا شاركوا في تصميمها وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لم تقم بعد بتوفير الأموال اللازمة لدفع بدلات للمقاتلين أثناء بقائهم في مواقع التجميع.

٤٤ - وفيما يتعلق بإعادة توحيد القوتين، أبلغ رئيسا أركان قوات الدفاع والأمن والقوات الجديدة بعثة التقييم بأنهما أعدا اقتراحا بتشكيل جيش انتقالي موحد يتألف من وحدات ستكون مسؤولة عن توفير الأمن للعملية الانتخابية. إلا أن الرئيس ورئيس الوزراء لم يوافقا بعد على ذلك الاقتراح. وعلاوة على ذلك، ما زالت لم تتخذ بعد قرارات بشأن المسائل التي طال أمدها المتعلقة برتب ومرتبات عناصر القوات الجديدة التي ستنضم من جديد إلى الجيش.

٤٥ - وتعثرت كذلك الأعمال المتعلقة بإعادة إدماج عناصر القوات الجديدة في الشرطة الوطنية وقوات الدرك في أعقاب رفض قادة الشرطة وقوات الدرك للاقتراح الذي قدمه الميسّر بإدماج ٤ ٠٠٠ من أفراد القوات الجديدة في قوات الشرطة والدرك. ويصر القادة على أنهم لن يقبلوا سوى ٦٠٠ من أفراد المساعدة الأمنية التابعين للقوات الجديدة الذين دربتهم عملية كوت ديفوار في عام ٢٠٠٦، وأعيدت المسألة مرة أخرى إلى الميسّر لإيجاد حل لها.

٤٦ - وأعرب عدد كبير من أصحاب المصلحة الإيفواريين عن قلقهم من أن الميليشيات، التي يفاد بأنها في حالة سكون في الوقت الحالي، يمكن تعبئتها بسهولة أثناء الانتخابات،

ولا سيما في الجزء الغربي من البلد وفي أبيدجان. وبالرغم من أن عملية كوت ديفوار قامت بتسليم مواقع نزع السلاح إلى الحكومة، ما زالت لم توضع بعد خطة لإتمام عملية نزع السلاح وحل الميليشيات.

٤٧ - وتشمل الشواغل الأمنية الأخرى المثارة من جانب الشركاء الإيفواريين والدوليين إمكانية حدوث اضطرابات مدنية ناشئة عن شعور السكان بالإحباط من جراء بطء معدل التقدم في عملية السلام واستمرار الاستغلال من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما في الشمال، فضلا عن إمكان نشوب منازعات عرقية ومنازعات على حيازة الأراضي في المنطقة الغربية حيث توجد أعداد كبيرة من المشردين داخليا الذين بدأوا في العودة بالفعل. وفي هذا الصدد، قام رئيس أركان قوات الدفاع والأمن في كوت ديفوار، وقادة الشرطة وقوات الدرك، بتكرار الطلب الذي وُجِّه إلى مجلس الأمن بأن يمنح استثناء من حظر الأسلحة للسماح باستيراد معدات لمكافحة الشغب وأسلحة جانبية للشرطة، وقطع غيار لمروحية النقل العسكرية. ووفقا للمسؤولين الإيفواريين، فإن هذه الأصناف ستلزم أثناء فترة إجراء الانتخابات.

٤٨ - وكانت جميع الأحزاب وفئات المجتمع المدني الإيفوارية التي التقت ببعثة التقييم على دراية بالمخاطر التي يمكن أن تنشأ من الانتخابات إذا كان هناك إحساس بأنها تفتقد إلى المصداقية. واستشهدت بتجربة كينيا مؤخرا خلال فترة ما بعد إجراء الانتخابات وشددت على أهمية تكليف ممثلي الخاص بالتصديق على ضمان مصداقية الانتخابات. وأعرب بعض أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن توافق الآراء الراهن بشأن الانتخابات يمكن أن يتفسخ، ولا سيما إذا بدأ شعور لدى مختلف الأطراف بأنه سيتم تهميشها إذا خسرت الانتخابات. وفي هذا الصدد، شددت مختلف الأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني على أهمية تجنب سيناريو ''الفائز يظفر بكل شيء'' ودعوا إلى اتخاذ ترتيب سياسي شامل للجميع في مرحلة ما بعد الانتخابات.

باء - توصيات بشأن دور عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دعم المهام المتبقية بموجب اتفاق واغادوغو

٤٩ - ستركز العملية على ما يلي: (أ) مساعدة الأطراف الإيفوارية على التغلب على التحديات وتقليل المخاطر المبينة في هذا التقرير؛ (ب) دعم الأطراف والميسّر فيما يضطلعون به من جهود لإبقاء عملية السلام في مسارها؛ (ج) الإسهام في توفير بيئة آمنة للانتخابات؛ (د) الإسهام من خلال ممثلي الخاص في تعزيز مصداقية العملية الانتخابية؛ (هـ) تقديم دعم لوجستي للانتخابات؛ (و) مساعدة المؤسسات الوطنية على الاضطلاع بجميع المهام الرئيسية

التي يلزم إنجازها قبل إجراء الانتخابات؛ (ز) وضع استراتيجية إعلامية فعالة وموجهة لتوعية الأطراف الإيفورية الفاعلة بالدور الذي تضطلع به عملية كوت ديفوار في عملية السلام.

٥٠ - وبغية الإسهام في توفير بيئة آمنة للانتخابات، يلزم المحافظة على القوام الحالي لقوات عملية كوت ديفوار إلى ما بعد الانتخابات. وسيواصل العنصر العسكري للعملية تنفيذ مفهومه الجديد للعمليات، والتعاون مع قوة ليكورن لمساعدة الأطراف على تنفيذ مقترحات الميسّر من أجل إعادة إدماج أفراد القوات الجديدة في الشرطة الوطنية والجيش وإعداد خطط طارئة بشأن إمكان القيام بتدخلات لإضفاء الاستقرار من أجل الحيلولة دون وقوع أعمال عنف تهدف إلى تعطيل عملية السلام. ومن المقرر أن تشمل هذه الخطط الطارئة إعادة نشر وحدات الشرطة المشكلة التابعة للعملية وقدرات لمكافحة التجمهر في حالات الطوارئ لدعم المؤسسات الأمنية الوطنية حيثما لا تكون تلك المؤسسات مجهزة تجهيزا كافيا للتعامل مع أهداف العنف. وستقدم توصيات بشأن تصفية عملية كوت ديفوار بعد الانتخابات.

٥١ - وسيواصل عنصر الشرطة التابع لعملية كوت ديفوار تقديم المساعدة لعملية إعادة إدماج عناصر القوى الجديدة في الشرطة الوطنية وقوات الدرك على أساس الاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف، كما سيواصل دعم تدريب هذه العناصر وتوجيهها. وستقدم العملية أيضا دعما لوجستيا لإعادة نشر الشرطة الوطنية في الجزء الشمالي من البلد دعما لخطة أمنية شاملة متفق عليها من أجل العملية الانتخابية وضعتها السلطات الإيفوارية، بمساعدة عملية كوت ديفوار وقوة ليكورن. كما سيقوم عنصر الشرطة، بالاشتراك مع العنصر العسكري، بوضع خطة بشأن إمكان إعادة نشر قدرات مكافحة الشغب التابعة للعملية في مناطق معينة عالية المخاطر، بما في ذلك في المنطقة الغربية من البلد، وبواكي وأبيدجان.

٥٢ - وفيما يتعلق بنزع السلاح، ستواصل عملية كوت ديفوار دعم التنفيذ المتسارع لتجميع القوات، اتساقا مع الاتفاق التكميلي الثالث. وفي ذلك الصدد، من المهم أن يحصل من كل من القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية على القوائم التي وعد بتقديمها والتي تشمل أسماء المقاتلين والقوات والأسلحة. كما ستتعاون العملية مع الميسّر من أجل تشجيع الأطراف على الاتفاق بشأن اتخاذ ترتيب فعال لمراقبة الأسلحة الموضوعة في المخازن، اتساقا مع الدور الإشرافي المنوط بعملية كوت ديفوار وقوة ليكورن بموجب اتفاق واغادوغو. وستشجع عملية كوت ديفوار الحكومة على إشراك الشركاء من المانحين في تصميم برامج إعادة الإدماج وتقديم الخدمات، وصياغة خطة لإتمام عملية حل الميليشيات المتبقية في المنطقة الغربية من البلد وفي أبيدجان ووضع برنامج فعال واستراتيجية لتمويل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الأجل الطويل.

٥٣ - وستقوم عملية كوت ديفوار على نحو وثيق برصد كل مرحلة من مراحل عملية التثبت من الهوية والعملية الانتخابية دعما لولاية ممثلي الخاص فيما يتعلق بالتصديق. وستمكن عملية الرصد هذه الأطراف الإيفوارية والميسّر من اتخاذ تدابير تصحيحية في حالة نشوء مشاكل تجعل التصديق على أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية أمرا عسيرا. وسيضطلع ممثلي الخاص بولايته المتعلقة بالتصديق، بالتشاور الوثيق مع الميسِّر والمؤسسات الإيفوارية ذات الصلة، مثل اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري.

٥٤ - وستقدم عملية كوت ديفوار أيضا دعما لوجستيا للانتخابات. وهي تقوم حاليا باستعراض الاحتياجات من اللوجستيات التي حددتها اللجنة الانتخابية المستقلة في ضوء قدراتها اللوجستية الذاتية. وإذا ما اقتضى الأمر توفير موارد جوية ومركبات إضافية لإجراء الانتخابات، سيكون من المستصوب استطلاع إمكانية الحصول عليها من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في إطار التعاون بين البعثات.

٥٥ - وستواصل عملية كوت ديفوار مساعدة السلطات الإيفوارية على إنجاز المهام الأخرى البالغة الأهمية، مثل استعادة سلطة الدولة، بما في ذلك السلطة القضائية وسيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. كما ستواصل العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين الآخرين، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة المجتمعية؛ وستيسر تقديم المساعدة الإنسانية ودعم التعافي، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والغربية من البلد؛ وستعزز عملية السلام من خلال قدرتها الإعلامية.

٥٦ - وفي تقريري المرحلي الثالث عشر عن بعثة كوت ديفوار (S/2007/275)، أوصيت بأن تستعرض عملية كوت ديفوار مستوى قواتها بمجرد استيفاء معيارين رئيسيين، هما عملية نزع السلاح واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وكما هو مبين في هذا التقرير، لم يتم استيفاء هذين المعيارين بعد. وبعد إجراء الانتخابات المنتظرة، سيلزم إجراء مشاورات مع الحكومة المنتخبة الجديدة من أجل تحديد طبيعة ومستوى الدعم الذي ستتطلبه السلطات الإيفوارية من عملية كوت ديفوار من أجل إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية قبل أن تبدأ العملية في تصفية أعمالها.

جيم - الدعم المقدم إلى الأشخاص المتضررين من النزاع

٥٧ - ليس من المنتظر أن يسعى أغلب المشردين داخليا في كوت ديفوار، الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٧٠٠ شخص، إلى الحصول على المساعدة لإعادة توطينهم. وبناء على ذلك، ينصب محور تركيز أوساط المساعدة الإنسانية في كوت ديفوار على تقديم المساعدة

إلى ٠٠٠ ١١٠ من المشردين داخليا من الجزء الغربي من البلد منهم ٠٠٠ ٥٥ تقريبا كانوا قد عادوا إلى ديارهم من تلقاء نفسهم بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وقد يتم إعادة توطين الأعداد الباقية من المشردين داخليا في غربي البلد بحلول نهاية ٢٠٠٨ إذا استمر دون انقطاع إحراز تقدم مطرد في عملية السلام. وفيما تنتقل منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى مرحلة التدخلات الرامية إلى الإنعاش والتنمية، سيجري وضع استراتيجية لانسحاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من كوت ديفوار.

دال – دعم الجهود الرامية إلى إيجاد مناخ سياسي إيجابي

٥٨ – إدراكا للدور الذي تقوم به وسائط الإعلام في تشكيل الخطاب السياسي الإيفواري، دعت آليات متابعة اتفاق واغادوغو إلى وضع قواعد سلوك تنظم عمل الصحفيين طوال فترة الحملات الانتخابية المقبلة وتكفل للمرشحين إمكانية الوصول على قدم المساواة مع بعضهم البعض إلى وسائط الإعلام التابعة للدولة. وستقوم العملية برصد الامتثال لها في سياق ما تقوم به بانتظام من رصد لوسائط الإعلام وفي إطار أداء ممثلي الخاص لدوره المتعلق بولايته الخاصة بالتصديق على صحة الانتخابات المناطة به. وفي هذا الصدد، سيؤدي طلب رئيس الوزراء، غييوم سورو، قيام عملية الأمم المتحدة بإصدار تقارير علنية بانتظام عن وسائط الإعلام الإيفوارية إلى الإسهام في كبح جماح الاتجاهات الخطيرة التي قد تعتمدها هذه الوسائط وقد تؤدي إلى الحض على وقوع أعمال عنف ذات صلة بالانتخابات. ولذلك، ستشرع العملية في عقد مشاورات مع جميع الأطراف، بما في ذلك مع الرئيس غباغبو، للتأكد من موافقتها على هذه المبادرة.

هاء – دعم الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٥٩ – ستواصل عملية الأمم المتحدة وشركاؤها رصد حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار مع التركيز على النساء والأطفال والعمل في الوقت نفسه على بناء قدرات المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وثمة تطوران جديدان يبشران بالخير، هما: (أ) توقيع مرسوم رئاسي يقر انتخاب المجلس التنفيذي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان مما يمهد الطريق أمام اللجنة للشروع رسميا في تصميم وتنفيذ استراتيجيات لحقوق الإنسان؛ و (ب) رفع الجماعات التابعة للقوات الجديدة والميليشيات الموالية للحكومة في غرب كوت ديفوار، من القائمة التي تضم الأطراف الضالعة في التراعات المسلحة، التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدامهم كجنود، إثر التنفيذ الناجح لخطط العمل (انظر S/2002/1299، المرفق).

٦٠ - ومع ذلك، يظل الاعتداء على حقوق الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي، مبعث انزعاج شديد في جميع أنحاء البلد. ولهذا، ستواصل عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري رصد انتهاكات حقوق الطفل امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والتعاون مع الحكومة والمؤسسات الشريكة من أجل اعتماد خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنسي، ودعم الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية تُعنى بشؤون الأطفال المتضررين من الحرب. كما تواصل العملية تقديم الدعم من أجل إنشاء أندية لحقوق الإنسان منها أندية أصبحت الآن تعمل في أكثر من ٧٠ مدرسة في جميع أرجاء البلد. وقامت البعثة بتدريب أكثر من ٢٠ منظمة لحقوق الإنسان على أساليب الرصد واشتركت مع منظمة غير حكومية وطنية في تيسير إصدار ونشر مواد للتوعية لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص ومنظمات للمجتمع المدني، وذلك بدعم مالي من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسفارة كندا.

واو - دعم عملية الإنعاش الاقتصادي

٦١ - يواصل الاقتصاد الإيفواري استرداد عافيته حيث وصل معدل النمو في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٧ في المائة نتيجة ازدياد حجم الاستثمارات والأداء القوي المحقق في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتشييد والتجارة. ويُتوقع أن يتضاعف معدل النمو في عام ٢٠٠٨ بسبب عودة أسعار تصدير النفط والمنتجات الزراعية إلى مستواها.

٦٢ - وفيما يعد تمويل البرنامج الحكومي للإنعاش من الأولويات قصيرة الأجل بالنسبة للحكومة، تعكف وزارة التخطيط والتنمية حاليا على وضع ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر تسمح لكوت ديفوار بالاستفادة على المدى المتوسط من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويجري توسيع نطاق الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بحيث تشمل إيجاد ظروف مواتية لتحقيق المصالحة الوطنية، وهو الأمر الذي تندرج في إطاره مسائل من قبيل حيازة الأراضي ووثائق تحديد الهوية وغير ذلك من الأسباب الكامنة وراء النزاع في كوت ديفوار. وكذلك يعمل كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي على مواءمة أهدافه البرامجية بحيث تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وجدير بالذكر أن ورقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على السواء سيستندان إلى حقوق الإنسان.

زاي - الدعم المالي من أجل تنفيذ اتفاق واغادوغو

٦٣ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقين استئمانيين بغية تسهيل حشد المساعدات المالية وتنسيقها دعما لتنفيذ العمليات المنفذة بموجب اتفاق واغادوغو. وقد تلقى

الصندوق الأول الذي يقدم الدعم لبرامج الإنعاش تبرعات قدرها ٨,٤ ملايين دولار إضافة إلى تبرعات معلنة تبلغ ١٢,٤ ملايين دولار. وتلقى الصندوق الثاني، الذي يقدم الدعم لتنظيم الانتخابات، تبرعات قدرها ١٦,٦ ملايين دولار. وإلى جانب ذلك، وفَّر صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٧ دعما مباشرا للميزانية بمبلغ ٦٠ مليون دولار في إطار المساعدة الطارئة التي يقدمها في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، وسيقدم نفس هذا القدر من الدعم في عام ٢٠٠٨ شاملا دعم الانتخابات وإعادة التأهيل الاجتماعي. ووقع مصرف التنمية الأفريقي والحكومة في شهر شباط/فبراير اتفاقا بشأن منحة قدرها ٣١,٤ ملايين دولار لصالح مشروع يشمل قطاعات عدة وينصب محور التركيز فيه على إعادة تشغيل الخدمات العامة ولصالح التنمية الريفية.

٦٤ - واستجابة لما أعرب عنه المانحون من مخاوف بشأن عدم استطاعتهم صرف التبرعات المعلنة لبرنامج الإنعاش في ظل عدم وجود مشاريع واضحة المعالم، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريقا من الاستشاريين للمساعدة في تصميم المشاريع. وفي شباط/فبراير، أوصى صندوق النقد الدولي بتخصيص حصة أكبر من الإيرادات المتأتية من صناعة النفط لتنفيذ عملية السلام.

٦٥ - وكذلك تعمل منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع حكومة بوركينا فاسو لكفالة توافر الدعم المالي اللازم من أجل الجهود التيسيرية لعملية السلام. وفي هذا الصدد، جرى في إطار مساعدات الطوارئ تقديم حزمة مساعدات من صندوق بناء السلام قدرها ٠٠٠ ٧٠٠ دولار لتقديم العون دعما لجهود التيسير التي يبذلها رئيس بوركينا فاسو بصفتها رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقدم الأمم المتحدة أيضا الدعم للعمليات التي يقوم بها مكتب الممثل الخاص للميسر في أبيدجان وذلك من خلال مشروع يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتبرعت له حكومة النرويج في عام ٢٠٠٧ بمبلغ يناهز الـ ٠٠٠ ٣٣٠ دولار. ويُنتظر في عام ٢٠٠٨ أن يتلقى هذا المشروع المزيد من التبرعات من البنك الدولي وفرنسا وصندوق السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي يموله الاتحاد الأوروبي.

سابعا - ملاحظات

٦٦ - لقد استفاد اتفاق واغادوغو من التقدم المحدود الذي أحرزته اتفاقات سابقة ليحقق خطوات واسعة قربت على مدى العام الماضي كوت ديفوار من الانتخابات الوطنية المنشودة. ومن أهم الإنجازات المحققة في إطار هذا الاتفاق المناخ السياسي والأمني الإيجابي الذي يتسم، على الهشاشة التي لا تزال تشوبه، بالاستقرار ويسود حاليا في البلد، وبدايات

الانتعاش التي يشهدها الاقتصاد، والتقدم المحرز في عملية إصدار وثائق الهوية للسكان وهو الأمر الذي كان في صلب الأزمة الإيفوارية. ومن الممكن أن يُعزى التقدم المطرد المحرز حتى الآن إلى الشراكة المستدامة بين الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو، وإلى سيطرة العناصر الوطنية على زمام الأمور في عملية السلام، إضافة إلى الدور التيسيري الفعال الذي يضطلع به الرئيس كومباوري، والدعم التقني والمادي المقدم من شركاء كوت ديفوار على الصعيد الدولي ومنهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن والجهات المانحة وأوساط المساعدة الإنسانية والمؤسسات المالية الدولية.

٦٧ - وإنني أرحب باتفاق الأطراف الإيفوارية على عقد الانتخابات في عام ٢٠٠٨. لكن التحديات التي ستواجهنا سوف تُعرِّض ذلك التوافق لاختبار قاس. ومن ثم، ينبغي أن تبذل الأطراف قصارى الجهود من أجل الحفاظ على روح التصالح وعلى استدامة الحوار وشموليته، وهما الأمران اللذان انبثقا عن اتفاق واغادوغو، وذلك لإبقاء عملية السلام في مسارها الصحيح. ومن الأساسي، إضافة إلى ذلك، توطيد الاستقرار السياسي والأمني الهش في كوت ديفوار عن طريق إحراز تقدم ملموس في مجالات نزع السلاح، وحل الميليشيات، وإعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، وتوحيد البلد من جديد، وإعادة بسط سلطة الدولة بالكامل على جميع أنحاء الإقليم. فبدون تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بهذه المسائل الرئيسية، سيظل التقدم المحرز حتى الآن هشا في مواجهة الانتكاسات الخطيرة.

٦٨ - ورغم أن الانتخابات ستساهم في توطيد السلام والاستقرار في كوت ديفوار، فستحمل كذلك في طياتها مخاطر جسيمة إن لم تجر على نحو يتسم بالشفافية والنزاهة والمصداقية. ومما يدعو إلى الارتياح أن ألاحظ أن كل الأطراف الإيفوارية أعربت عن التزامها بانتخابات ''نظيفة'' وشفافة وأنها تعمل عن كثب مع ممثلي الخاص لكفالة مساهمته، من خلال الاضطلاع بدوره المتعلق٣ بولايته الخاصة بالتصديق على صحة الانتخابات، في تعزيز الشفافية والمصداقية في جميع مراحل العملية الانتخابية. ومن المهم استكمال تلك الجهود من خلال إقامة حوار يهدف إلى إدارة مرحلة ما بعد الانتخابات.

٦٩ - ولا يمكن أن يتوقع من الانتخابات حل جميع المسائل الرئيسية ذات الصلة بالأزمة. فمسألة إصدار وثائق هوية للسكان على سبيل المثال، وهي مسألة تتسم بالحساسية، تعتبر عملية طويلة الأجل ستستمر حتى بعد إجراء الانتخابات؛ ومثلها في ذلك إعادة إدماج المقاتلين، وإصلاح القطاع الأمني، وتناول مسائل حيازة الأراضي، وتعزيز الإدارة الاقتصادية السليمة، وحماية حقوق الإنسان، والعمل على التئام الجراح التي سببها النزاع، والتصدي للأسباب الجذرية التي أحدثت الأزمة. وسيستلزم هذا كله من الأطراف مواصلة العمل معا

في مناخ من الثقة والاطمئنان. وينبغي أيضا أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بمساعدة الأطراف الإيفوارية على التصدي لهذه المسائل حتى بعد إجراء الانتخابات.

٧٠ - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة تماما بتقديم دعمها الكامل لتنفيذ اتفاق واغادوغو. وستستمر منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في وضع موارد ذات أهمية حاسمة من قبيل الخبرات التقنية والمساعدة اللوجستية ودعم بناء القدرات تحت تصرف أصحاب المصلحة الوطنيين والمؤسسات الوطنية. كما أن الأمم المتحدة، سعيا منها إلى توفير الدعم للإيفواريين من أجل تنفيذ المهام المتبقية بمقتضى اتفاق واغادوغو، ستواصل العمل عن كثب مع جميع الشركاء الدوليين، بما في ذلك مع المانحين وأوساط المساعدة الإنسانية والميسر والممثل الخاص للميسر في أبيدجان.

٧١ - وختاما، أود أن أوجه الشكر إلى ممثلي الخاص في كوت ديفوار، ي. ج. تشوي، وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين في عملية الأمم المتحدة لالتزامهم المتواصل بدعم عملية السلام. كما أعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، ومقدمي المنح الثنائية والمتعددة الأطراف، علاوة على المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، وذلك لمساهمات كل منهم الجليلة في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في كوت ديفوار. وما كان لهذا التقدم في تنفيذ اتفاق واغادوغو أن يتم لولا الميسر بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وما يبديه دوما من التزام وريادة. وأود أن أعرب مرة أخرى عن عميق تقديري للرئيس كومباوري للدور المميز الذي يضطلع به من أجل المساعدة على تسوية الأزمة الإيفوارية، وأؤكد من جديد التزام الأمم المتحدة المستمر بدعم الجهود التي يبذلها.

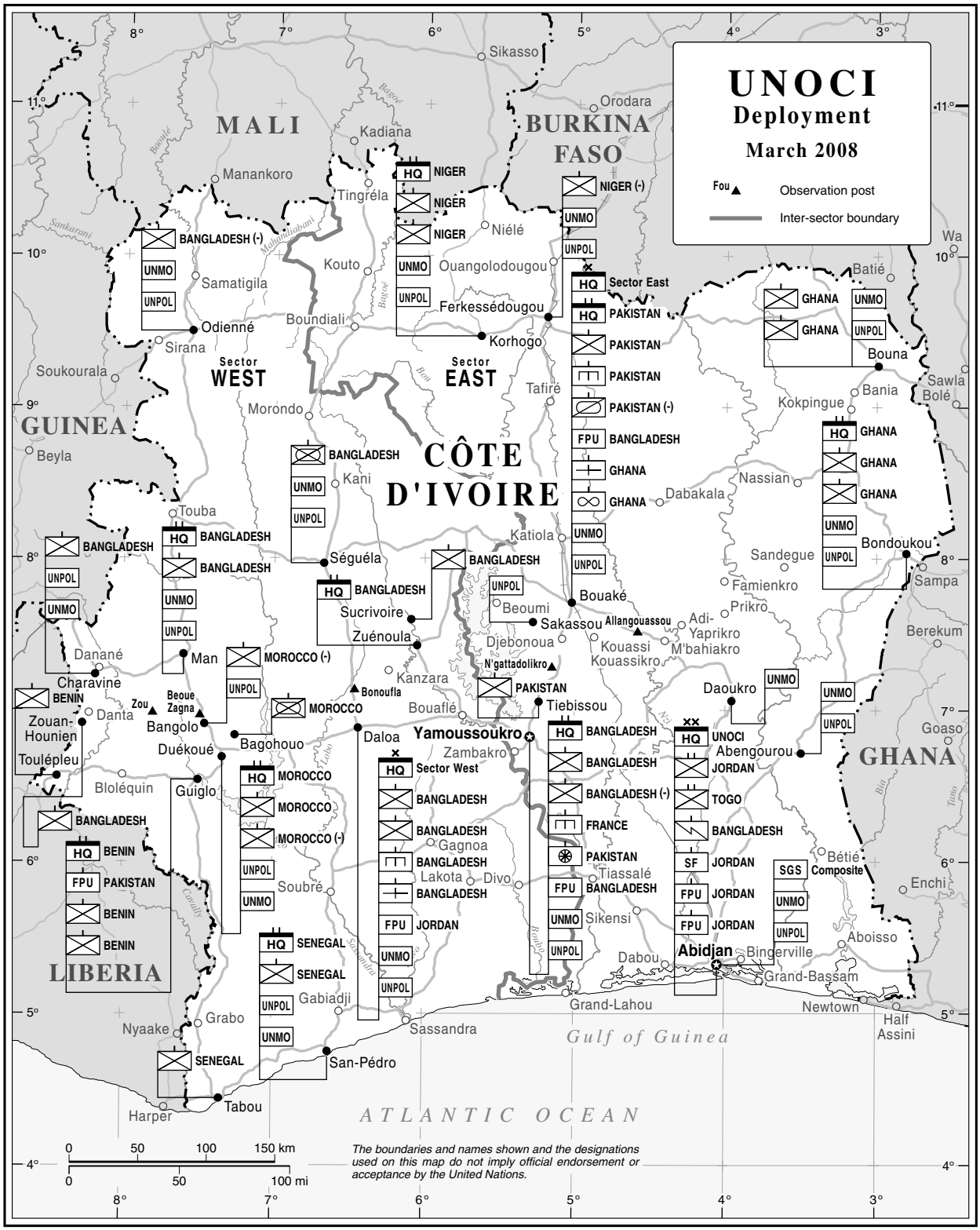

Map No. 4220 Rev. 21 UNITED NATIONS
March 2008

Department of Field Support
Cartographic Section